الابعاد المجتمعية للنوع الاجتماعي في القطاع الامني

م.م شذى كاظم جلاب

أ.د فهيمة كريم رزيج

جامعة بغداد _ كلية الاداب_ قسم علم الاجتماع

المستخلص

يسعى البحث الى معرفة اهم الابعاد المجتمعية للنوع الاجتماعي في القطاع الامني، لاسيما ان مفهوم النوع الاجتماعي مفهوم حديث على مجتمعنا المحلي، ووجوده في القطاع الامني سوف يساهم في تحقيق عده ابعاد اجتماعية يكون لها دور رئيسي في رفع عجلة التنمية نحو الامام، وهي الابعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والامنية وغيرها من الابعاد المهمة التي تساهم في النهوض بواقع المرأة العراقية في القطاع الامني، الا ان هذا الابعاد وهذا المفهوم مازال يواجه بعض الاشكاليات من ناحية وضوحه وتفهمه من قبل المجتمع، اذ لابد من ابراز اهمية وجود المرأة في هذا القطاع مع الرجل، وبذلك يصبح النوع الاجتماعي مهم جداً على المستوى المجتمعي والمستوى الوظيفي، وخرج البحث بعده نتائج مهمة وهي العمل على نشر المفهوم من قبل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، تمكين المرأة اقتصادياً وامنياً في هذا القطاع، العمل على تغير النظرة السلبية من قبل المجتمع لعمل المرأة في القطاع الامني من قبل المرأة نفسها ومن قبل الجهات الحكومية والمدنية، مع التوعية بضرورة وجودها في هذا القطاع لحفظ الامن والاستقرار للبلاد، ولاسيما في فترات النزاعات المسلحة والمحافظة على خصوصية النساء في وقت هذه النزاعات والصراعات.

- **الكلمات المفتاحية**

الابعاد المجتمعية ، النوع الاجتماعي ، القطاع الامني

Community dimensions of gender in the security sector

The abstract

The research seeks to know the most important societal dimensions of the gender in the security sector, especially since the concept of gender is a modern concept on our local society, and its existence in the security sector will contribute to achieving several social dimensions that have a major role in raising the wheel of development forward, which is social and cultural dimensions Economic, security and other important dimensions that contribute to the advancement of the reality of Iraqi women in the security sector, but this dimensions and this concept still face some problems in terms of its clarity and understanding by society, as it is necessary to highlight the importance of women in this sector with the man, and thus it becomes The gender is very important at the societal level and the job level, and the research came out after it important results, which is to work to spread the concept by government institutions and civil society organizations, empowering women economically and security in this sector, work to change the negative view of society

for women's work in the security sector from Before the women themselves and by government and civil agencies, with awareness of the necessity of their presence in this sector to preserve security and stability to the country, especially in periods of entertaining conflicts The preservation of the privacy of women at the time of these conflicts and conflicts.

المقدمة:

النوع الاجتماعي من المفاهيم الحديثة التي دخلت حقل المعرفة العلمية في الفترة الحالية وهو مفهوم غربي جديد على مجتمعنا لاسيما مجتمعنا العربي الذي يختلف بثقافته وعاداته وتقاليده عن المجتمعات الغربية، وان لكل مفهوم جديد لابد له من ابعاد مجتمعية عديده اي علاقته بالمجتمع اذ يكون بين القبول والرفض من قبل المجتمع ويحتاج الى فترة زمنية لغرض توضيحه ودمجه في المجتمع وفي كافة سياسات واليات وقوانيين المجتمع لكي يلاقي قبول في المستقبل وهذا وما سوف نوضحة بحثنا هذا من حيث الاهمية والاهداف التي نسعى الى تحقيقها في ظل واقع وجود النوع الاجتماعي في القطاع الامني، وعلى الرغم من قلة البحوث والدراسات في هذا الجانب، الا اننا اخذنا بعض نماذج دراسات وبحوث قريبة الى بحثنا، للتعرف على اهمية هذه البحوث والى ماحققته من نتائج ساهمت في ايضاح هذا المفهوم واهميته في الجانب الامني، وما يترتب على ذلك من ابعاد اجتماعية تتعلق بالمجتمع والاسرة، وابعاد القتصادية من حيث تمكين المرأة مادياً، وكذلك ثقافياً وامنياً من حيث المستوى التعليمي واهمية تطوير نفسها في هذا الجانب، ومساهمتها الفاعلة في حفظ الامن واستقرار البلاد، وهذه الابعاد موضحة في المبحث الثالث، وفي المبحث الرابع سوف نقف على اهمية وجود النوع الاجتماعي في القطاع الامني، ومساهمته الفاعلة في محاربه الارهاب والتطرف وكافة انواع الجرائم بالتعاون مع زميلها الرجل في نفس القطاع، والسعي نحو تعزيز الامن للبلاد والمجتمع.

المبحث الاول / الاطار العام للبحث

اولا: مشكلة البحث

المفاهيم الحديثة على مجتمعاتنا غالباً ما تكون مقبولة او مرفوضة في نفس الوقت من قبل المجتمع، لعدم وضوحها من جهة وعدم تفسيرها بشكل صحيح من جهة بحيث يكون تفسيرها متلائم مع البيئة المجتمعية، ومن هذه المفاهيم الحديثة هو مفهوم النوع الاجتماعي، اذ لا نعني بالنوع الاجتماعي نقض القيم والعادات والتقاليد المجتمعية، ولا يعني تخلي المرأة عن ادوارها الرئيسية في رعاية الاسرة والاطفال كما هو مشاع في مجتمعاتنا العربية، انما يعنى به ادوار وحقوق وواجبات وممارسات المرأة والرجل سواء على المستوى المجتمعي او المؤسسي ولاسيما في القطاع الامني، اذ يعد ادراج مشاركة المرأة بشكل واضح في القطاع الامني ضمن السياسات العامة للدولة من الامور المهمة التي تسهم في عملية التنمية والاصلاح وتواجد الفرص الممكنة لمواجهة التحديات في ظرف معقد وصعب لاسيما بعد ان اصبحت مشاركتها امراً حتمياً للاستعانة بها في معالجة ملابسات وقضايا مرتبطة بالنوع الاجتماعي من جهة، وحماية امن البلد والمواطن من جهة اخرى، ولكن هذا المفهوم بدا يلاقي العديد من التفسيرات وبعض الاجراءات التي لا تنسجم مع توضيح هذا المفهوم، والبعض يجده مفهوم دخيل قد يعمل خلل في المنظومة المجتمعية، بالرغم من ان هذا المفهوم يحقق ابعاد مجتمعية مهمة في القطاع الامني وفي المجتمع، تصب في الاخر في تحقيق الامن والسلام داخل المجتمع.

ثانياً اهمية البحث

تكمن أهمية البحث كونه من البحوث الحديثة التي تسعى لتحقيق هدفين: هما الهدف العلمي النظري والعملي مع قلة وجود البحوث التي تسلط الضوء على الابعاد المجتمعية للنوع الاجتماعي في القطاع الامني على المستوى المحلي والاكاديمي، ويعد هذا البحث محاولة علمية جادة لتعزيز قدرة المؤسسة الامنية وبناء قدرات العاملين فيها للاستجابة بشكل افضل لاحتياجات افراد المجتمع المؤسسية والامنية بما ستتوصل اليه من نتائج واجابات علمية توفر مساحة اكبر للامن المجتمعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين المعرفة لدى

المجتمع حول اهمية النوع الاجتماعي في القطاع الامني وما يترتب على وجودها من ابعاد مجتمعية من الناحية الاقتصادية والامنية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

ثالثاً اهداف البحث

يسعى هذا البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :-

١- التعرف الى اهم الابعاد المجتمعية من منظور النوع الاجتماعي والتي تترك تأثيراً على المجتمع والسياسات والبرامج والمشاريع المنفذة والمرأة نفسها في هذا المجال.

٢- الاسهام في تعزيز قدرات المؤسسات الامنية لادراج مفاهيم النوع الاجتماعي ضمن برامجها وتوجهاتها المستقبلية ذات الصلة بما يحقق مضامين وعناصر التنمية المستدامة ولاسيما تمكين المرأة.

٣- كذلك تسعى هذه الدراسة الى الوصول لبعض النتائج العملية التي يمكن من خلالها التوصل الى توصيات ومقترحات التنمية وكفاءة الاداء فيما يخص الابعاد المجتمعية للنوع الاجتماعي في القطاع الامني.

المبحث الثاني / الاطار المرجعي للبحث

اولاً: تحديد المفاهيم

١. **الابعاد المجتمعية:** الابعاد جمع بعد وابعاد الموضوع تعني مداه كاتساعه، اعماقه، وما يتعلق به، وابعاد المسالة تعني أهمية ومظاهر علمية[١]. اما المجتمعية هو كل ما يعم المجتمع ويدور فيه، وهو مصطلح يستخدم اكثر شيء من قبل علماء الاجتماع في امور وقضايا تتعلق بالمجتمع[٢]. وبذلك تكون الابعاد المجتمعية وهي الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والامنية لعمل النوع الاجتماعي في القطاع الامني.

٢. **النوع الاجتماعي:** يشير الى مجموعة من الادوار والعلاقات المبنية اجتماعياُ من حيث سمات الشخصية، السلوكيات، القيم، والقوة النسبية والتأثير الذي ينسبه المجتمع الى الجنسين على اساس تفاضلي، ولا توجد ادوار وخصائص النوع الاجتماعي في عزلة ولكن يتم تحديدها من خلال العلاقات بين النساء والرجال[٣]. كما يعرف ايضاً بعملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع وتسمى هذه العلاقة (علاقة النوع الاجتماعي Gender Relationship) وتحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الادوار الانجابية والانتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل، وعادة ما يسود تلك العلاقة عدم الاتزان على حساب المرأة في توزيع القوة وتكون النتيجة احتلال الرجل مكانة فوقية، بينما تاخذ المرأة وضعاً ثانوياً في المجتمع[٤].

٣. **القطاع الامني**: هو المفهوم المرتبط بالاجهزة الامنية كافة. هذا التعريف يكون على المستوى الضيق اما على المستوى الشامل فيشمل: المفهوم الشامل لقطاع الامن والمؤسسات التي تدير وتراقب هذه الاجهزة بشكل مباشر، اضافة الى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تراقب اداء تلك المؤسسات، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

ثانياً: نماذج من دراسات وبحوث سابقة

١- بحث د. بشرى حسين صالح[٦]، الموسوم(ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في قرار مجلس الامن المرقم ١٣٢٥ وانعكاساته على رسم السياسات العامة في العراق) العراق، ٢٠١٨.

ركز هذا البحث على قرار ١٣٢٥ باعتباره الاول من نوعه الذي صدر من مجلس الامن، من خلال ربط قضية المرأة بالامن والسلام واشار الى ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في مواضيع الامن والسلام، اذ قبل هذا القرار لم يأخذ مجلس الامن بصورة منفصلة مواضيع تخص النوع الاجتماعي وتحديداً فئة النساء في قضايا الامن والسلام وتجسدت اهمية هذا البحث من خلال نقل واقع ملموس عند رسم السياسة العامة في العراق سواء في الدستور العراقي اولاً او البرنامج الحكومي للفترة ٢٠١٤- ٢٠١٨، ومن ثم كتابة الخطة الوطنية لتنفيذ قرار ١٣٢٥ثانياً، اما المنهجية المستخدمة في البحث هو منهجاً وصفياً تحليلياً من خلال الاعتماد على قرار ١٣٢٥، واشار البحث على اهمية ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسات العامة من خلال التركيز على احتياجات

النساء العملية والاستراتيجية والاشارة بالدور المهم للنساء في منع النزاعات وبناء السلام، وشدد على ضرورة تعزيز دورهن في اتخاذ القرارات المرتبطة لمنع نشوء النزاعات وحلها.

وخرج البحث بعده توصيات مهمة وهي:

١. نشر ثقافة مفهوم النوع الاجتماعي في البيئة المحلية بما يتماشىء مع التطور العالمي مع الاخذ بنظر الاعتبار ثقافة البيئة المحلية.
٢. الاهتمام بتشجيع دخول المرأة الى الاجهزة الامنية .
٣. تخصيص مبالغ محددة ضمن الموازنة الحكومية بأسم مبالغ تنفيذ قرار ١٣٢٥ مع ايجاد مصادر دعم بديلة من المجتمع الدولي لاسيما برامج الامم المتحدة، هيئة الامم المتحدة للمراة والبرنامج الانمائي.

٢- دراسة عالية بنت مطلق المسعودي[٧]، الموسومة (المعوقات المرتبطة بعمل المرأة السعودية في المجال الامني) ٢٠٢٠.

حيث ركزت الدراسة على اهمية العمل باعتباره ركيزه مهمة لاستقلال المراة وتشكيل شخصيتها التي من خلالها يمكن ان تكون فاعلاً حقيقياً في مجتمع يسعى للتنمية والاسهام في رفع الاقتصاد، ولاهمية دور المرأة في المشاركة الى جانب الرجل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة الفاعلة في التنمية نجد ان احد اهم المجالات هو عمل المراة في المجال الامني ومشاركتها في العملية الامنية من خلال العمل في وزارة الداخلية، وذلك لضرورة وجود كوادر نسائية تساعد في اتمام المهام المتعلقة بالنساء في السجون او الجوازات وغيرها وبالرغم من اهمية وجودها في تلك المفاصل الا ان هناك عوائق اجتماعية وثقافية ووظيفية تحد من التحاق المرأة في العمل الامني.

واستخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل من خلال اختيار الاستبانة وعينتها العسكريات العاملات في سجون الرياض، بلغ عددهن ٧٥ مبحوثة ومن خلال الاستبانة والحصول على النتائج توصلت الباحثة الى عدة نتائج ومن اهمها:

١. المعوقات الاجتماعية تؤثر بدرجة متوسطة على عمل المرأة في القطاع الامني.
٢. عمل المرأة في القطاع الامني اثر سلباً على اداء واجباتها اتجاه اولادها وبدرجة متوسطة.
٣. اوقات الدوام لفترات طويلة ولاسيما عند الخروج ليلاً في عمل المناوبات اثر ذلك سلباً باتجاه اولادها.
٤. المعوقات الثقافية تؤثر بدرجة متوسطة على عملها في الجانب الامني.
٥. ارتفاع درجة عدم الموافقة على العمل في بيئة وظيفية مختلطة لغير المتزوجات وتختلف عند المتزوجات اكثر قبولاً للعمل في البيئة الوظيفية المختلطة.

٣- بحث ناتاشا بتروفيتش مع مجموعة من الباحثين[٨] الموسوم (النوع الاجتماعي واصلاح قطاع الامن في صربيا) ٢٠١٠.

هذا البحث تناول وضع المرأة كعنصر فاعل في قطاع الامن في صربيا مع تحديد الاحتياجات المحلية والثغرات واوجه القصور في عمليات اصلاح القطاع الامني، وتحديد اولويات الاحتياجات التي ينبغي ان تلبيها السلطات المحلية والمجتمع المدني، بدعم من المانحين الدوليين، بما في ذلك النوع الاجتماعي ومشروع اصلاح قطاع الامن، ورفع مستوى الوعي بقضايا النوع الاجتماعي والامن وتعزيز الدعم المجتمعي في هذا الصدد، وخلق مساحة للحوار وانشاء شبكة ذات صلة بالنوع الاجتماعي، مع التركيز على الاطار القانوني والمؤسسي الحالي لادماج النوع الاجتماعي ومدى ملائمته لاصلاح القطاع الامني، مع عمل تحليل تمكين النساء من خلال مشاركتهن في منظمات المجتمع المدني الذي نشط في برنامج اصلاح القطاع الامني من خلال تسليط الضوء على امثله ايجابية للتعاون بين منظمات المجتمع المدني النسائية ومؤسسات الدولة، فضلاً عن معالجة الثغرات في الاتصال فيما بينهم، وركز البحث في اهمية تمثيل المرأة في امن ومؤسسات الدولة.

فيما يخص منهجية البحث فركز البحث على تحليل ووصف السياسات الاساسية لتعميم منظور النوع الاجتماعي، مثل الاستراتيجية الوطنية لتحسين مكانة المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين وخارطة الطريق

العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة ١٣٢٥، وتم انشاء اليات للمساواة بين الجنسين وان كانت غير مكتملة، ومن الهيئات الحكومية المسؤولة عن تعميم مراعاة النوع الاجتماعي ومجلس المساواة بين الجنسين، لكنها لم تتمكن من الايفاء بمهامها بسبب ضعف التمويل، اضافة الى عدم الاستقرار السياسي.

وخرج البحث بعده نتائج مهمه وهي:

١. هناك القليل من التنسيق او الاتصال بين مختلف المؤسسات والهيئات العاملة في مجال اصلاح القطاع الامني.
٢. ضعف التعامل بين سلطات الدولة المركزية والمؤسسات المحلية مع قضايا النوع الاجتماعي.
٣. من الضروري استكمال الاطار القانوني الاساسي للمساواة بين الجنسين.

المبحث الثالث / الابعاد المجتمعية

١. البعد الاجتماعي

المجتمع هو الذي يشكل الاختلاف بين الذكر والانثى ويترتب على هذا التشكيل مظاهر الاختلاف الاخرى بسبب الانتماء العقائدي او الغنى، الفقر، الحرية، العبودية، وما اليها من الفروق بين البشر قديماً وحديثاً وان التفاوت الذي حصل بين مستوى الرجل والمرأة في السابق يعود الى ان المرأة ابتعدت عن التجربة الثقافية والاجتماعية والسياسية وبذلك اصبحت ادنى من الرجل و وصفت بالنقص قياساً بالرجل و لا يعود هذا النقص فيها الى عناصر موجودة داخل تكوين شخصيتها ولكن بسبب الادوار التي وضعت لها والتي تتعلق بالتربية والتنشئة، ونجدها حين اطلقت حريتها في ممارسة تجربتها الحياتية اصبحت تبدع وتتفوق على الرجل في بعض الميادين[٩].

وبما ان النوع الاجتماعي هو تبادل الادوار بين المرأة والرجل، فان النظرة الاجتماعية لهذه الادوار يجب ان تتغير بعد ان كانت تنظر لدور المرأة مقتصراً بين الزواج وتربية الاطفال، اذ مع تحديات الحياة فرضت ادواراً جديدة عليها واكتسبتها قوة فبالاضافة لعملها في المنزل نجدها اليوم تعمل خارج المنزل ومع ذلك استمرت التحديات التي تواجه النساء اللواتي يناضلن من اجل حقوقهن في العمل والمساواة.

٢. البعد الاقتصادي

ان دخول المراة العراقية في مجال العمل بصورة عامة والعمل الامني بصورة خاصة له بعد اقتصادي يساهم في تمكين المرأة مادياً ومعنوياً لاسيما النساء اللواتي ليس لديهن معين، لكننا نجد ايضاً في الوقت نفسه بوجود اختلاف في اجور العمل ونوع العمل بين المرأة والرجل اذ ان مفهوم النوع الاجتماعي يشير الى اهمية تساوي المرأة والرجل في تقاضي نفس الاجور دون تمييز بينهما لاسيما اللذين يؤدون نفس العمل في نفس الزمان والمكان.

اشار القانون العراقي الى المساواة في الاجر بالنسبة للعمل سواء كان نوعياً او كمياً الا ان الواقع يكشف عن وجود تحيز كبير لصالح الذكور في مجال الاجر، اذ تظهر في بيانات الجهاز المركزي الاحصائي باعتماد نسب النساء النشيطات اقتصادياً ونسبة الذكور النشطين ونسبة كل منهما معاً، نلاحظ وجود فجوة كبيرة بين الدخل المكتسب للاناث عن الذكور لصالح الذكور[١٠].

٣. البعد العلمي والثقافي

بالرغم من اهمية التعليم للاناث، نجد اغلب العوائل العراقية لا يرغبون بتعرض بناتهم الى الخطر عند التحاقهم بالمدارس لاسيما في حالات الصراع والنزاع الذي شهده بلدنا لاسيما في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة داعش وحالات النزوح التي شهدتها تلك المناطق، كل ذلك ساهم في ابتعاد الاناث عن التعليم او اكمال تعليمهم اذ اشارت اليونسيف ان النزاع المسلح يوسع من عدم المساواة في التعليم بين الافراد والجماعات مع زيادة فجوة النوع الاجتماعي، بالاضافة الى الثقافة العشائرية السائدة التي لا ترغب في الاختلاط مع الجنس الاخر لاسيما في مرحلة الثانوية باعتبار ان الاختلاط غير مقبول اجتماعياً من وجهة نظرهم، بالرغم من اختلاف وجهات النظر الا ان بعض اولياء الامور يركزون على اهمية مواكبة التطور التكنلوجي والمعرفي لتعليم الاناث مع التركيز على الدور الايجابي لتعليم الفتاة على الديمقراطية وزيادة مشاركتها في صنع القرار من خلال مجموعة واسعة من المؤسسات الحكومية والسياسية[١١].

٤. البعد القانوني

واقع المرأة العراقية شهد نقلة نوعية بعد عام ٢٠٠٣ على الصعيدين التشريعي والمؤسسي، فعلى الصعيد التشريعي عمل العراق على الايفاء بالتزاماته الدولية ولاسيما فيما يتعلق بوضع المرأة من جهة وتطوير تشريعاته الوطنية من خلال منح المزيد من الحقوق للمرأة بداء بالدستور العراقي و وصولاً الى التشريعات والسياسات الوطنية التي واكبت التزامات العراق الدولية، اما على المستوى المؤسسي فأن العراق شهد استحداث الكثير من المؤسسات المعنية بشؤون المرأة التي تضع على عاتقها رصد وتفعيل واقع المرأة بما يتناسب ان تقوم به من دور في المجتمع(١٢).

٥. البعـــد الامنـــــــــي

ان ماشهده العراق من ظروف امنية غير مستقرة تمثلت بالارهاب وانتماء النساء لبعض العناصر الارهابية وقيامهن بعمليات انتحارية وغيرها من الامور التي تتطلبت وجود المراة في القطاع الامني، لاهمية وجودها في حفظ الامن والاستقرار، ان مجرد وجودها في هذا القطاع يشعرها بالقوة والمثابرة للحفاظ على امن البلاد ولا يقتصر دورها في حفظ الامن فقط وانما في التوعية والتثقيف لكافة النساء حول عدم الوقوع في الخطاء او استغلالهم في عصابات التسول والاعتداء الجنسي وتجارة الاعضاء البشرية وكذلك حمايتهم من التحرش والابتزاز الالكتروني وغيرها.

نجد ان وجود المرأة مع الرجل في القطاع الامني له بعد امني مهم يتمثل في حفظ الامن والاستقرار والمساهمة في عملية التنمية.

المبحث الرابع/ النوع الاجتماعي في القطاع الامني

في ظل الصراعات العنيفة والازمات الانسانية عالمياً ولاسيما في الشرق الاوسط، والذي يدفع ثمن هذه النزاعات هو المجتمع ولاسيما المرأة التي تتأثر اكثر بهذه الازمات وفي الوقت نفسه تجد نفسها مستبعدة من المشاركة في عملية السلام في حين اثبتت ان مشاركتها تكون فاعلة في احلال السلام، وكشفت جائحة كورونا COVID-19 بشكل اكثر وضوحاً عن عدم المساواة بين الجنسين في النزاعات المسلحة مما يتطلب ذلك الى دعوات اكثر في أهمية ادماج المرأة او النوع الاجتماعي في القطاع الامني، بالاضافة الى وجود قضايا اخرى منها كيفية التقليل من المخاطر الامنية التي تواجه الناشطات والسياسيات وكيفية الوقاية والحماية من الاساليب الرقمية الحديثة التي اجتاحت مجتمعاتنا بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي ومواجهة خطاب الكراهية والمضايقات الالكترونية (الابتزاز الالكتروني) وغيرها من المهددات التي تتعرض لها المرأة بالاضافة الى التحدي الهادف الى نشر الثقافة التميزية بين الجنسين(١٣).

ويواجه الوطن العربي في القرن الحالي واقعاً مليئاً بالتغيرات الاجتماعية السريعة وعدم الثبات والعولمة وتأثيراتها، ما يتحتم وجود المرأة في القطاع الامني لغرض التعامل مع هذا الواقع الذي يؤثر على النساء وينتج عنه جرائم نسائية في كافة الميادين سواء جرائم مجتمعية او وظيفية او ارهابية، وبما ان التطور الاجتماعي والاقتصادي ادى الى زيادة فرص مشاركة المرأة في مختلف البلدان العربية في الحياة العامة مما ادى بالتالي الى زيادة لمشكلاتها وجرائمها واصبح من الضروري من وجود المرأة في القطاع الامني وبكافة مفاصلة لاسيما ان المرأة تكون اقرب الى المرأة في فهمها ومعرفة ظروفها، وان الحفاظ على المرأة وخصوصيتها واجب ديني أمر به الاسلام سواء كانت ام او اخت او زوجه او حتى جارة فمن الاهمية وجودها في القطاع الامني لمتابعة مشكلاتها الى امرأة مثلها(١٤).

وفي العراق لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ودخول الارهاب والفكر المتطرف وكذلك العولمة والسوشيال ميديا وغيرها من التغيرات التي شهدها مجتمعنا والتي لم يشهدها في السابق بكثرة كما هي الان في الوقت الحالي، اذ بدخول المراة في مجال الارهاب والقيام بعمليات انتحارية بالاضافة الى نقل الفكر المتطرف الى اطفالها لاسيما عوائل الجماعات الارهابية وغيرها ايضاً من الجرائم المجتمعية التي بدأت تبرز بكثرة في مجال القتل وتعنيف الاطفال بالاضافة الى جرائم الاتجار بالبشر وترويج المخدرات وكذلك وقوع بعض الفتيات ضحايا الابتزاز الالكتروني ومعرفة احتياجات النساء اللواتي كن ضحاي النزاعات والتهجير، كل ذلك تطلب وجود المرأة في هذا القطاع وليس بصفه ادارية وانما امنية عملية يكون لها دور في الوقاية والعلاج من تلك الجرائم ويكون دورها مكملاً لدور اخيها الرجل في هذا القطاع اي تبادل الادوار للخروج بنتائج ايجابية تخدم مجتمعنا، وهنا تكمن اهمية النوع الاجتماعي في القطاع الامني.

المبحث الخامس/ الاستنتاجات

١. مفهوم النوع الاجتماعي ما زال يلاقي قبول ورفض من قبل المجتمع بسبب عدم ايضاحه والترويج له في المجتمع من قبل الجهات الحكومية او منظمات المجتمع المدني.
٢. مشاركة المرأة في القطاع الامني أمر لابد منه ولكنه مازال يلاقي النظرة السلبية من قبل المجتمع، مما تشكل عائقاً امام تقدم عمل المرأة في القطاع الامني.
٣. أهمية المساواة في الاجور بين الرجل والمرأة في ميدان العمل سواء كان امني او حكومي او قطاع خاص.
٤. لابد من التوعية والتثقيف حول اهمية تعليم المرأة، والوقوف امام كافة الظروف والعادات التي تقف عائقاً امام تعليم المراة و امام اكمال كافة المراحل الدراسية لها.
٥. تمكين المرأة في القطاع الامني من ضروريات حفظ الامن والاستقرار والمساهمة في عملية التنمية.
٦. مواجهة الارهاب لا تقتصر على الرجل فقط وانما على كلاهما الرجل والمرأة، لا سيما ان الارهاب لم يفرق بين ضحاياه من نساء واطفال ورجال وكبار السن.

المصـــــــــادر:

١. معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي، مصدر من النت، almaany.com/ar/dict/ar-ar.
٢. ابتسام رسول حسين، الاصلاح المجتمعي منذ عهد الرسول وحتى الثورة الحسينية، دراسة منشورة في مجلة اشراقات تنموية، العدد٢١، بدون سنة، ص٤٤٦.
٣. Health Canada, Ottawa: Health Canada's gender-based analysis policy, 2000. p. 14.
٤. مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطي، فلسطين، ط١، ٢٠٠٦،ص٩.
٥. الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن، وزارة الداخلية الفلسطينية، ٢٠١١-٢٠١٣، ص٧.
٦. د. بشرى صالح حسين، ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في قرار مجلس الامن المرقم ١٣٢٥ وانعكاساته على رسم السياسات العامة في العراق، بحث منشور، مجلة ابحاث العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العددان ١-٢، ٢٠١٨.
٧. عالية بنت مطلق المسعودي، المعوقات المرتبطة بعمل المرأة السعودية في المجال الامني، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، كلية العلوم الاجتماعية، ٢٠٢٠.
٨. *Natasha Petrovic, Gender and sector reform in Serbia, Belgrade Centre for security policy.
٩. سهام حمية، دنيا المرأة، دار الكويت، ط٣، الكويت، ١٩٩٧، ص١٤.
١٠. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، احصاءات المرأة والرجل، مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء، بغداد ،٢٠١٣، ص٨.
١١. مجموعة من الباحثين، تعميم منظور النوع الاجتماعي في السياسات العامة في العراق،مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق، ٢٠٢١، ص١٧٠-١٧٥.
١٢. شذى كاظم ونداء عباس، اطر حماية المرأة العراقية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية،ط١،بغداد ، ٢٠١٩، ص٥.
١٣. Gender- inclusive peace processes, meeting report, peace, security and humanitarian action section, un women, new York, 2021.p4.

١٤. د.صقر بن محمد المقيد، الشرطة النسائية وتطبيقاتها في الدول العربية، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٩، ص ١٣.